توقعات بتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي واتساع العجز في الميزانية وضيق نسبي في السيولة المصرفي

ارتفاع معدل التضخم في 2016 ليبلغ متوسطه 2.5 في المئة نتيجة خفض الدعوم

من المتوقع أن يستمر النمو الاقتصادي في البحرين بتسجيل تراجع خلال العام 2016 تماشياً مع استمرار الضغط على المصروفات الحكومية ونمو الاستثمارات الناجمة عن تدني أسعار النفط. وتتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مما يقدر عند 2.3 في المئة في العام 2015 ليصل إلى ما يقارب 1.6 في المئة في العام 2016 ليتعافى لاحقاً في العام 2017.

ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى ما يقارب 2.0 في المئة في العام 2016 وذلك على خلفية استمرار تدني ثقة المستثمر. وتتوقع أن يرتفع نمو القطاع غير النفطي الحقيقي إلى ما يقارب 3.8 في المئة في العام 2017 نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي وتدفقات المنح الرسمية من دول مجلس التعاون الخليجي المخصصة لتطوير قطاع خدمات المسكن والبنية التحتية.

من المتوقع أن ينتعش القطاع غير النفطي في البحرين بدعم من الاستثمار على المدى القريب إلى المتوسط. فقد تعهدت دول مجلس التعاون الخليجي بتقديم 10 مليارات دولار لغرض الاستثمار على مدى عشر سنوات، وقد تم البدء بالفعل بمشروع توسعة المطار من خلال منحة قدمتها الإمارات بقيمة 0.93 مليار دولار . كما ينوي مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين استثمار مبلغ يتجاوز 20 مليار دولار في المشاريع الصناعية ومشاريع البنية التحتية خلال الأعوام القادمة.

ولكن لا يزال نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يخضع لبعض التطورات الداخلية في البلاد والتي ساهمت في تراجع ثقة الأعمال خلال السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من عودة الاستقرار، إلا أن هذه التطورات لا تزال تؤثر في ثقة المستثمرين، وتحد من تحقيق أي ارتفاعات في قطاعات مختلفة كالخدمات المالية والتشييد والبناء والسياحة.

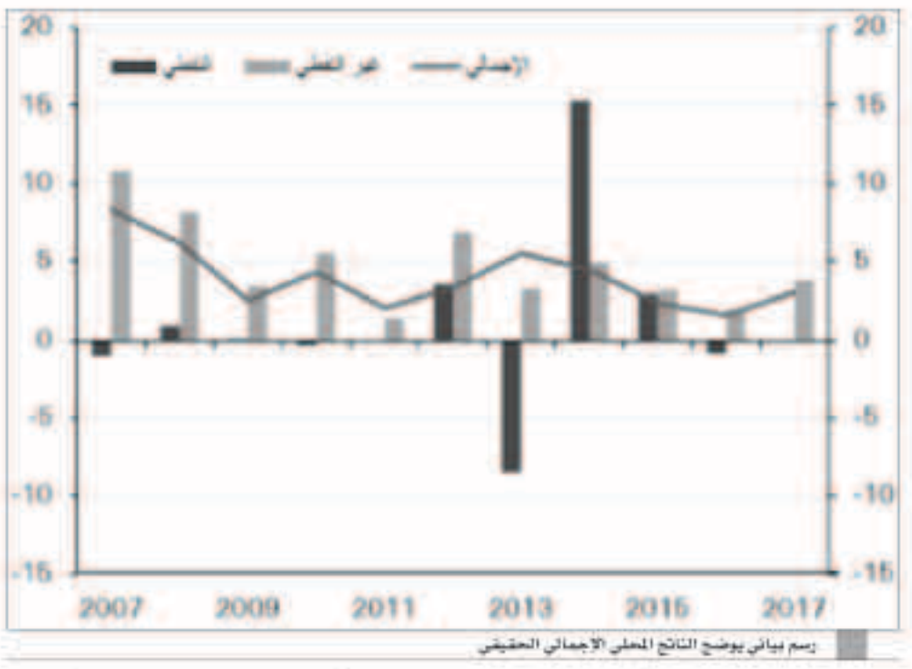

رسم بياني يوضح الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

توقعات بارتفاع معدل التضخم إثر خفض الدعوم

ارتفع معدل التضخم في مؤشر اسعار المستهلك خلال معظم النصف الأول من العام 2016 وذلك بعد ارتفاعه نتيجة خفض الدعوم في مكون المواد الغذائية ومكون خدمات المسكن. إلا أن البيانات الأخيرة قد أشارت إلى استقرار معدل التضخم العام عند ما يقارب 3.7 في المئة على أساس سنوي خلال شهر مايو إثر استقرار التضخم في أسعار المواد الغذائية وتباطؤ التضخم في أسعار مكون خدمات المسكن إلى 4.1 في المئة على أساس سنوي من 5.9 في المئة في أبريل.

وتتوقع أن يرتفع التضخم قليلاً ليصل إلى متوسط 2.5 في المئة في العام 2016 وذلك على خلفية الزيادات التي سجلها في النصف الأول من العام 2016 واستناداً على احتمالية القيام بالمزيد من الخفض في الدعوم من أجل دعم استقرار اقتصاد المملكة وأوضاعها المالية.

ومن المتوقع أن تسجل البحرين أكبر عجز مالي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. ومع بلوغ سعر التعادل عند ما يقارب 120 دولاراً للبرميل واستمرار تراجع أسعار النفط ، نتوقع أن يتسع العجز المالي للناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 17 في المئة في العام 2016، قبل أن يتراجع إلى 13 في المئة من الناتج المحلي في العام 2017.

وتعهّدت البحرين بالالتزام بسياسة التقشف استجابة لتوصيات صندوق النقد الدولي لتستطيع مواجهة العجز الحكومي. وقد بدأت بالموافقة على خطة خفض الإنفاق الحكومي بواقع 30 في المئة ولا سيما خفض الدعوم مع الحفاظ على الإنفاق على مشاريع التنمية والبنية التحتية. وقد ألغت الحكومة الدعوم على اللحوم ومشتقاتها في أغسطس من العام 2015. ووافق مجلس الوزراء في ديسمبر من العام ذاته على نظام تسعير جديد للديزل والكيروسين ووقود الطائرات، الامر الذي من شانه أن يخفض من تكلفة الدعوم ويعكس زيادة الأسعار في باقي دول مجلس التعاون الخليجي بشكل أفضل. وفي النصف الأول من من العام 2016 أقرت السلطات إلغاء الدعوم على الخدمات.

ولا تزال خطوة خفض الإنفاق الحكومي الذي يشغل ثلثيه مكوني الأجور والدعم الحكومي، تشكل تحديا أمام السلطات لا سيما وأن المكونين يخضعان لتأثيرات سياسية.

وبما أن العجز سيستمر في الميزانية على الرغم من تحركات الحكومة لخفض الدعوم، ستستمر البحرين بالاستعانة بأسواق السندات العالمية خلال العام 2016 لتموّل العجز. فقد جمعت البحرين سندات بقيمة 1.5 مليار دولار في العام 2015 وأعادت إصدار سندات بالدولار الأميركي بقيمة 600 مليون دولار كما يبدو أنها أصدرت أيضاً صكوك لجهات خاصة بقيمة 435 مليون دولار لفترة ثلاث سنوات.

ولكن من المحتمل أن تواجه البحرين تحديات أكبر في أسواق السندات مستقبلاً بعد خفض تصنيفها الائتماني على المدى الطويل مؤخراً مرتين متتاليتين، وقد قامت وكالة «فيتش» أيضاً في يونيو الماضي بخفض تصنيف البحرين إلى أقل من مرتبة الاستثمار بسبب مخاوفها بشأن ضيق السيولة.

استمرار ضيق السيولة في القطاع المصرفي

تشير البيانات المصرفية الأخيرة إلى تسجيل تباطؤ في مطالب البنوك من القطاع الخاص بعد أن شهدت استقراراً لمعظم العام 2015 لتصل إلى 3.3 في المئة على أساس سنوي في مارس من 5.4 في المئة على أساس سنوي في فبراير. وتتوقع أن يستمر النمو بالتراجع على المدى القريب إلى المتوسط في ظل استمرار ضيق السيولة.

واستمرت وتيرة نمو الودائع بالفتور نتيجة تراجع الودائع الحكومية التي استمرت بالتراجع على خلفية تراجع الإيرادات النفطية وارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي. حيث تشير البيانات الأخيرة إلى تراجع الودائع الحكومية بواقع 6.3 في المئة على أساس سنوي في مارس. كما ظل نمو ودائع القطاع الخاص ضعيفاً خلال مارس بعد أن شهد استقراراً مقارنة بالشهر الماضي عند 1.9 في المئة على أساس سنوي. (ويعزى التراجع الحاد في نمو الودائع الحكومية في الفترة من أغسطس 2015 حتى أكتوبر 2015 إلى تراجع عرضي).

واستمر نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) بالتراجع نتيجة تراجع أسعار النفط، الأمر الذي ساهم في ارتفاع أسعار الصرف. فقد بلغ عرض النقد (ن2) 2.0 في المئة على أساس سنوي في مارس من العام 2016 . وشهدت أسعار الصرف في البحرين لفترة شهر واحد وثلاثة أشهر ارتفاعاً حاداً في النصف الأول من العام 2016. ومن المتوقع أن يستمر كليهما في الارتفاع هذا العام على خلفية استمرار فتور نمو الودائع.

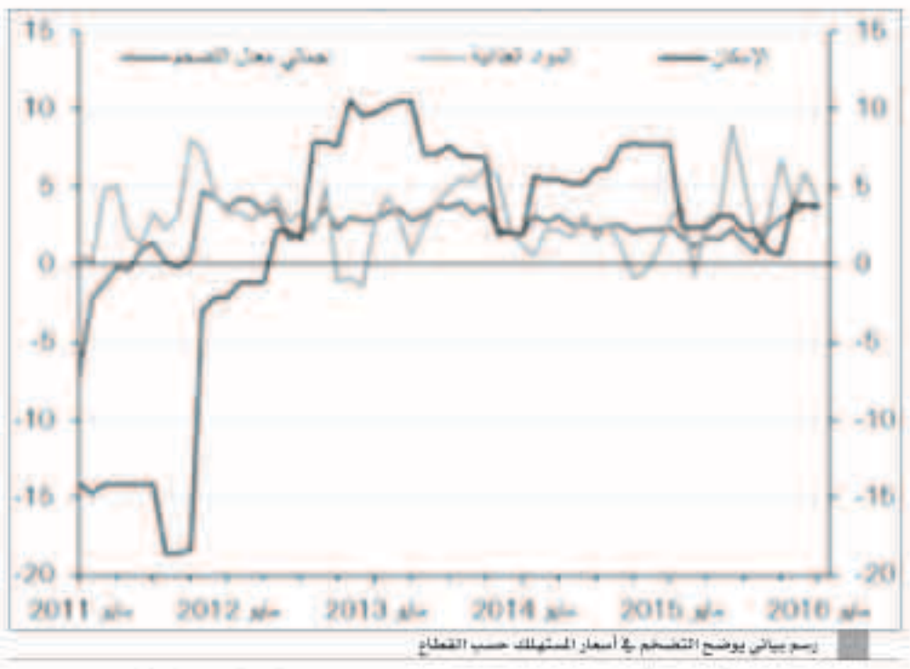

رسم بياني يوضح التضخم في أسعار المستهلك حسب القطاع

«الاتحاد للطيران» تمد الجسور بين أبوظبي والبندقية

الاتحاد للطيران

تعتزم الاتحاد للطيران، الناقل الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، توسيع نطاق شبكة رحلاتها إلى إيطاليا عبر إضافة HYPERLINK «http://flights.etihad.com/en/flights-to-venice» رحلة يومية إلى مطار البندقية ماركو بولو.

ومن المقرر أن يبدأ تشغيل الخدمة الجديدة اعتباراً من 30 أكتوبر 2016، عبر طائرة من طراز آيرباص A319، والتي تستوعب 16 مسافراً على متن درجة رجال الأعمال و90 على متن الدرجة السياحية. وستوفر الاتحاد للطيران، جنباً إلى جنب مع شريكتها بالرمز وبالحصص الايطالية، 35 رحلة أسبوعياً داخل وخارج إيطاليا، بما في ذلك رحلتان يومياً إلى روما وميلانو.

وستسهم الخدمة الجديدة في منح الضيوف المسافرين بين الإمارات العربية المتحدة والمدينة الإيطالية مواعيد سفر أكثر ملاءمة، بالإضافة إلى رحلات ربط أكثر يسراً عبر مركز العمليات التشغيلية في أبوظبي إلى الوجهات الشعبية في أستراليا مثل سيدني وملبورن، إلى جانب وجهات هامة على امتداد دول مجلس التعاون الخليجي، وشبه القارة الهندية وجنوب شرق وشمال شرق آسيا.

وتعدّ مدينة البندقية، التي تشتهر بجسورها وقنواتها الخلابة، واحدة من الوجهات السياحية الأكثر شعبية في العالم، بينما تأتي إيطاليا في المرتبة الخامسة في ترتيب الدول الأكثر استقطاباً للزوار على مستوى العالم، حيث بلغ عدد زائريها خلال عام 2015 نحو 50 مليون زائر، وفقاً لمنظمة السياحة العالمية (UNWTO).

وقد بدأت الاتحاد للطيران تشغيل رحلاتها إلى ميلانو عام 2007، قبل أن توسّع نطاق خدماتها بإضافة روما إلى الشبكة عام 2014، بما ساهم في تعزيز أواصر العلاقات التجارية القوية التي تجمع فيما بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيطاليا، حيث بلغت قيمة التجارة الثنائية بين البلدين نحو 6.14 مليار دولار أمريكي عام 2015، كما سجّلت وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 90 شركة إيطالية.

وبهذه المناسبة، أفاد كيفن نايت، رئيس شؤون الاستراتيجية والتخطيط في الاتحاد للطيران، بالقول: «إن إطلاق شركتنا خدمة الرحلات إلى البندقية يقدم دعماً إضافياً إلى وجهة تتمتع بشعبية كبيرة لدى المسافرين بين إيطاليا ومركز العمليات التشغيلية التابع لشركتنا وما بعده على امتداد شبكة الاتحاد للطيران المتنامية، وإلى وجهات بعيدة مثل أستراليا. كما أننا نساهم جنباً إلى جنب مع شريكتنا بالرمز وبالحصص الايطالية في تعزيز العلاقات التجارية الهامة التي تجمع بين إيطاليا ودولة الإمارات العربية المتحدة.

ومن المقرر أن تضع إيطاليا رمزها على رحلة الاتحاد للطيران الجديدة، بما يتيح لها مواصلة توفير الوصول إلى أبوظبي وشبكة الاتحاد للطيران العالمية لعملائها في البندقية.

لیارد توسع الاستثمار في أوروبا بإنشاء مصنع جديد

اعلنت شركة ليارد وهي شركة رائدة عالميا في مجال المنتجات البصرية انها توسّع استثمارها في أوروبا ودعمها للعملاء الدوليين بالتخطيط لإنشاء مصنع جديد وصالة عرض بالقرب من بريشوف، سلوفاكيا.

وسيمكّن المبنى الذي تبلغ مساحته 3.119 متر مربع (33.500 قدم مربع)، المقرر الانتهاء من بنائه في أوائل عام 2017، شركة «ليارد» من تلبية طلب العملاء الأوروبيين المتزايد على شاشات العرض الرقمية والعروض الجدارية، ولا سيما أولئك الذين يفضلون شراء حلول العرض الرقمي المبنية في الاتحاد الأوروبي. وسيكمّل المصنع الجديد مرافق «ليارد» الموجودة في التي (فرنسا)، وشينزن وبكين (الصين)، وبيفرتون (الولايات المتحدة الأمريكية).

وقال روبرت ستيوارت، المدير التنفيذي لدى «ليارد» في أوروبا في معرض تعليقه على هذا الأمر: «تعتبر أوروبا سوقا حاسمة بالنسبة لنا في الوقت الذي نوسع فيه حضورنا العالمي. سيقربنا المصنع الجديد من عملائنا الأوروبيين، والروس، والشرق الأوسطيين والأفريقيين ويمكننا من توسيع التصنيع عالي الجودة إلى منطقة رئيسية في العالم».

إصدار الذهب الخاص من لويس موانيه السويسرية احتفالاً بالمئوية الثانية لاختراع الكرونوغراف

قامت دار الساعات السويسرية لويس موانيه، بالتألق من خلال إصدار ميموريس بالذهب الخاص في إطار الاحتفال بأول ساعة كرونوغراف في التاريخ احتفالا بـ 200 عام على الكرونوغراف الذي اخترعه لويس موانيه في العام 1816.

احتفالا بمرور 200 عام على اختراع «لويس موانيه» للكرونوغراف، وتكريما لعبقرية مؤسسها المبدع، تفخر لويس موانيه بتقديم ساعة «ميموريس» (Memoris)، تكريما للروح التي أبدعت العلامة، بهذه المناسبة غير السبوقة كشفت لويس موانيه عن نسخة ذكرى سنوية من ساعتها «ميموريس» التي صنعتها بمناسبة الألفية الثانية للكرونوغراف.

وقال جون ماري شالر الرئيس التنفيذي لدار الساعات السويسرية الفاخرة «لويس موانيه : «كنا حريصين على عمل إصدار جديد حصري جدا احتفالا بمرور 200 عاما على اختراع الكرونوغراف. وبعد ذلك، وبداية من أولى ساعات ميموريس، التي تم الكشف عنها في 2015 احتفالا بعيدنا السنوي العاشر، يفتح إصدار القرنين هذا فصلا جديدا تماما للاحتفالات والعقد الجديد من ساعات لويس موانيه المميزة».

يأتي هذا الإصدار الخاص جدا من ميموريس في علبة من الذهب الوردي قطرها 46 ملم، تحتوي على 32 قطعة مثبتة بـ 6 مسامير عملية واضحة على الطارة. مصنعة خصيصا لـ «ميموريس»، تتميز العلبة بتشطيبات متناوبة مصقولة ولامعة، وتحمل توقيع لويس موانيه على الجانب. تكريما لمهارات تصنيع الساعات التي تحلى بها أسلاف الدار، تحتوي الساعة على كريستالات chevé concave المصنوعة من الزقير المضاد للخدوش.

داخل العلبة يوجد الكرونوغراف – تم نقله إلى المقدمة ، على جانب الميناء. عند الضغط على المكبس يمكن الاستمتاع برؤية كل جانب من عمل الكرونوغراف بأكمله. ينسق الترس العمودي الرفص الرشيق لميكانيكا الكرونوغراف والتروس، وتنقل المعلومات إلى العقارب. ولضمان عدم حجب أي جزء من الكرونوغراف تصنع العدادات من مادة شفافة مصنعة بطريقة خاصة.

الإصدار الخاص من لويس موانيه

وفي الوقت نفسه فإن الحركة الإبداعية ليست معيارا هيكليا ولا تكميليا؛ وإنما تم تصميمها من أجل وحول الكرونوغراف. في الواقع سعت لويس موانيه لوضع ميكانيكا الوقت على الجهة الخلفية للحركة الأمية، خلف اللوح.

تكسو إصدار القرنين عناصر زخرفية حصرية، أهمها درجة خاصة من أزرق نصف الليل للوح الكرونوغراف، تجسد اللون الفعلي للسماء ليلا. تتألق تشكيلة من النجوم المنقوشة يدويا بطريقة فردية، كل منها مصنع بتقنية إزميل ثابت جديد كليا. يتضمن ذلك إلحاق مخرطة مصنعة خصيصا بمحرك زهري تقليدي (تعرف كذلك بـ guillocheuse).

تتمثل الفكرة في الجمع بين قوة المحرك الوردي بدقة إزميل محمول باليد. تختلف النتيجة النهائية عن تلك الناجمة عن الطحن أو الدمغ؛ فيما تشبه التأثير المرتبط عادة باستخدام ضغيري بقدر إزالة المادة، هنا تركز العملية على منطقة صغيرة بمستويات عمق متنوعة– سمتان يحرص ضبط المحرك التقليدي على تحاشيها بأي ثمن.

إضافة إلى ذلك، صممت كل النجوم الفردية بزوايا وأعماق مختلفة، بحيث يأسر كل نجمة أكبر قدر ممكن من الضوء. يتطلب ذلك استخدام الإزميل الثابت عدة مرات – تقنية غير مسبوقة في تصنيع الساعات، تضفي النتيجة المتميزة الانطباع الجديد للنجوم التي تتألق فعليا، التي تومض بروعة فريدة على خلفية لوح الأزرق الليلي خلفهم.

« ميتا بايت » تعلن عن شراكتها الإستراتيجية مع « بلانفيو »

اعلنت ميتا بايت تكنولوجيز الموفرة لحلول تكنولوجيا الجيل القادم،عن شراكتها الجديدة مع شركة بلانفيو، الرائدة في مجال إدارة الموارد و الأعمال، والتي تمكن الشركات من تحقيق اقصى قدر من فرص الأعمال من خلال الإستفادة المثلى من قدرة العناصر البشرية والموارد المالية.

و كذلك تم ضم « بلانفيو » من ضمن القادة في تقرير كوادرانت من قبل مؤسسة جارتنر للعام 2016 ،جارتنر ماجيك كوادرانت لمشاريع تكنولوجيا المعلومات المتكاملة ومحفظة إدارة برامج التطبيقات على الصعيد العالمي ، إن «حلول PPM» لدي الشركة تشمل «بلانفيو إنتربرايز» لإدارة المحفظة والموارد ، و «بروجيكت بلاس» و هي اداه تعاون للفرق الصغيرة و الشركات.

ونظرا لأن شركة « ميتا بايت » يقع مقرها الرئيسي في دبي و هي الوصلة الهامة لشبكة الأعمال في الشرق الأوسط و أفريقيا ،فسيكون من الجيد الإستفادة من حلول «بلانفيو» للإرتقاء بمستوي اداء إدارة المشروعات و المحافظ و كذلك حلول تخطيط موارد المؤسسات في المنطقة.

و بمناسبة هذه الشراكة الجديدة ، صرح السيد «سليل ديجاء» الرئيس التنفيذي لشركة «ميتا بايت تكنولوجيز» ،و قال:« نشعر بسعاده بالغة لدخولنا في شراكة مع شركة « بلانفيو » الرائدة في تقديم «حلول PPM»، و نتطلع مستقبلا في إقامة علاقة شراكه ممتدة و دائمة لتلبية متطلبات العملاء في المنطقة . ومع حلول «بلانفيو» العالمية المستوى و مع افضل الممارسات ،وجنبا إلى جنب مع خبرتنا المحلية العميقة و القدرات الإستشارية العالية ،نستطيع دعم ومساعدة عملائنا على إلتقاط الفرص الجديدة من خلال الإستغلال الأمثل للموارد والقدرات التمويلية ».

و بالإضافة إلى بيع منتجات والحلول « بلانفيو » ستقوم شركة « ميتا بايت » – كشريك – بالمسؤولية أيضا عن خدمات التنفيذ و التكامل والخدمات الإستشارية للمشروعات وعمليات التغيير و الخدمات الإستشارية لأفضل الممارسات ،و تقديم الخبرات لعمليات تطوير المنتج و الكثير.

وقد أبان السيد «توم إيفرت»، نائب الرئيس التنفيذي لعمليات المبيعات العالمية في « بلانفيو » ،و قال : «هذه الشراكة الجديدة سوف تقدم للشركات حلول قوية من شانها توفير القدرات اللازمة لإدارة وتحسين الرؤية في المهام والمشاريع من مختلف الأحجام و الأنواع.و مع قدرات وإمكانيات شركة مثل « ميتا بايت » ستتمكن من تنفيذ مشاريع ناجحة في مختلف القطاعات في منطقة الشرق الأوسط حتيا إلى جنب مع « بلانفيو »،و سيعود ذلك بفائدة كبيرة على الشركات التي تبحث عن تحويل و تطوير لقدراتهم التخطيطية و التنفيذية».

لشركات مختلفة في جميع أنحاء العالم من خلال ثقافة ريادة المنتج ،و الخبرة العميقة بالسوق و التفاعل المباشر مع المجتمعات.